

الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة لـ «الحياة الجديدة»:

وسط تحولات دولية متسارعة تعيد رسم ملامح النظام العالمي، تعود القضية الفلسطينية إلى واجهة النقاش الدولي ولكن بصيغة مختلفة عمّا كانت عليه في السنوات الماضية. لم تعد القضية تُطرح فقط ضمن سياق سياسي تقليدي مرتبط بمفاوضات متعثرة أو مسارات سلام مجمدة، بل باتت حاضرة بقوة في قلب جدل عالمي أوسع يتعلق بمفاهيم العدالة، وازدواجية المعايير، وحدود تطبيق القانون الدولي. هذا التحول لم يأتِ بمعزل عن سياق دولي مضطرب، تتداخل فيه الحروب في العالم والمنطقة، وتصاعد التوترات في الشرق الأوسط، واحتدام المنافسة بين القوى الكبرى، ما انعكس بشكل مباشر على أولويات الفاعلين الدوليين.

في هذا المشهد المركّب، برزت تطورات قطاع غزة كعامل حاسم أعاد تعريف موقع القضية الفلسطينية، حيث تحولت من ملف سياسي قابل للتأجيل إلى اختبار فعلي لمصداقية المنظومة الدولية وقدرتها على التعامل مع الأزمات وفق معايير مودّعة. كما أن اتساع رقعة الاحتجاجات في عواصم غربية، وتصاعد الخطاب القانوني داخل المؤسسات الدولية، يعكسان تحوّلًا في طبيعة التفاعل الدولي مع القضية، من إدارة النزاع إلى مساءلته.

وفي هذا السياق، تبرز محاولات دولية لإعادة إحياء المسار السياسي، من بينها مؤتمر بروكسل الأخير للحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، الذي أعاد تثبيت هذا الخيار كمرجعية سياسية، لكنه -بحسب التقديرات- يبقى مرهونًا بمدى قدرة المجتمع الدولي على ترجمة مخرجاته إلى خطوات عملية تتجاوز حدود البيانات.

في هذا اللقاء الخاص بـ«الحياة الجديدة»، يقدم م السفير فائد مصطفي، الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، قراءة معمّقة لهذه التحولات، متناولًا موقع القضية الفلسطينية في الأجندة الدولية، وأدوات الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة، وحدود تأثير التحركات القانونية والسياسية، إضافة إلى السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع في ظل توازنات دولية وإقليمية معقّدة.

السفير مصطفي: القضية الفلسطينية لم تعد ملفًا مؤجلًا بل اختبار لمصداقية النظام الدولي

فلسطين: من ملف مؤجل إلى اختبار أخلاقي

يرى السفير مصطفي أن القضية الفلسطينية لم تغب عن الأجندة الدولية، لكنها تغيّرت في طبيعتها. فبعد سنوات من إدارتها كـ "ملف سياسي مؤجل"، باتت اليوم تُطرح كاختبار أخلاقي وقانوني للنظام الدولي، خصوصًا في ظل ما شهدته الساحة الفلسطينية من تطورات، أبرزها الحرب على قطاع غزة. ويشير إلى أن حجم الدمار وسقوط أعداد كبيرة من المدنيين، إلى جانب اتساع رقعة الاحتجاجات في عواصم غربية، أعاد فلسطين إلى مركز النقاش العالمي، لكن هذه المرة من زاوية مساءلة القانون الدولي ومعايير تطبيقه. اليوم، لم يعد السؤال فقط عن استئناف مفاوضات، بل عن مصداقية القانون الدولي ذاته. حجم الدمار، وأعداد الضحايا المدنيين، كلها عوامل جعلت من القضية الفلسطينية محورًا لنقاش عالمي حول العدالة والمعايير المزدوجة.

الأزمات العالمية: تراجع أم إعادة تشكيل؟

في قراءة أوسع، يرى السفير مصطفي أن الحروب والأزمات العالمية لم تؤدّ إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية بقدر ما أعادت تشكيله. ويوضح أن الحرب في أوكرانيا استحوذت على جزء كبير من الجهد السياسي والعسكري الغربي، فيما أعاد التوتر مع إيران توجيه الأنظار نحو توازنات الأمن الإقليمي، لكن المفارقة أن هذه التطورات كشفت في الوقت ذاته عن ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي، ما أسهم في إعادة تسليط الضوء على الحالة الفلسطينية. ويشير إلى أن ما جرى في قطاع غزة شكّل نقطة تحول واضحة، حيث انتقل الخطاب الدولي من إطار "إدارة النزاع" إلى مسار المساءلة القانونية، وهو ما انعكس في تحركات داخل المحاكم الدولية ونقاشات في برلمانات أوروبية بشأن وقف تصدير السلاح، إلى جانب تنامي الاعترافات بدولة فلسطين، ما يعني -بحسب تقديره- أن العالم يشهد إعادة صياغة للاهتمام بالقضية، لا تراجعًا في جوهرها.

إعادة تموضع استراتيجي

يؤكد السفير فائد مصطفي أن الحديث لا يدور عن تراجع في مركزية القضية الفلسطينية، بل عن إعادة تموضع استراتيجي لها ضمن سياق دولي مختلف. ويوضح أنه في السابق كانت القضية تُدار ضمن إطار عملية سياسية تقليدية ترعاها الولايات المتحدة، بينما تُطرح اليوم في سياق أوسع يتجاوز المفاوضات إلى قضايا جوهرية، أبرزها إنهاء احتلال طويل الأمد، ومساءلة قانونية عن جرائم جسيمة، والمطالبة بتجسيد الدولة الفلسطينية كاستحقاق قانوني لا كمنحة سياسية. ويرى أن هذا التحول يفرض إعادة تعريف أدوات العمل الفلسطيني والعربي والدولي بما يتناسب مع طبيعة المرحلة الجديدة.

بروكسل وإحياء حل الدولتين: بين تثبيت المرجعية واختبار الإرادة الدولية

وفي سياق حديثه عن الحراك الدولي وإمكانيات إعادة تنشيط المسار السياسي، يربط السفير فائد مصطفي ذلك بمخرجات مؤتمر بروكسل الأخير، معتبرًا أن الاجتماع التاسع للحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين شكّل محطة مهمة من حيث التوقيت وحجم المشاركة، إذ أعاد تثبيت حل الدولتين كمرجعية سياسية، وأكد على دعم الحكومة الفلسطينية ورفض الإجراءات الأحادية، وفي مقدمتها الاستيطان. ويضيف أن أهمية هذا المؤتمر تكمن في كونه يعكس محاولة أوروبية-دولية لإعادة إحياء المسار السياسي بعد فترة طويلة من الجمود، بما ينسجم مع التحولات التي أشار إليها سابقًا في طبيعة التفاعلي الدولي مع القضية الفلسطينية. غير أن السفير مصطفي يشدد، في امتداد لرؤيته حول حدود الفاعلية الدولية، على أن تحويل هذه المخرجات إلى واقع ملموس يتطلب ما هو أبعد من البيانات السياسية، إذ يستدعي موقفًا أوروبيًا ودوليًا أكثر تماسكًا وصرامة تجاه السياسات الإسرائيلية، إلى جانب تفعيل آليات ضغط حقيقية لوقف الاستيطان، والانتقال نحو رعاية دولية متعددة الأطراف للعملية السياسية. كما يؤكد أن هذا المسار لا ينفصل عن ضرورة تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية، بما يضمن قدرة أكبر على استثمار أي زخم دولي.

أدوات دبلوماسية متعددة المسارات

وفي سياق حديثه حول أدوات الدبلوماسية الفلسطينية، يوضح السفير مصطفي أن الدبلوماسية الفلسطينية تتحرك في هذه المرحلة ضمن منظومة متكاملة من الأدوات، تقوم أولاً على تفعيل الحضور متعدد الأطراف داخل الأمم المتحدة، لا سيما في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، إلى جانب المسار القانوني الدولي عبر محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. ويضيف أن من بين الركائز الأساسية أيضًا توسيع دائرة الاعترافات بدولة فلسطين وتعزيز تمثيلها الدبلوماسي، وبناء تحالفات مع دول الجنوب العالمي التي باتت تلعب دورًا متزايد التأثير في النظام الدولي. كما يشير إلى أهمية الاستثمار في الرأي العام العالمي، الذي تحول، وفق تقديره، إلى عنصر ضغط حقيقي على صانعي القرار في العديد من الدول.

فاعلية التحرك الدولي: بين قيود الفيتو ومسار التراكم

وانطلاقًا من هذا الإطار الذي تقوم فيه الدبلوماسية الفلسطينية على مسارات متعددة، يرى السفير فائد مصطفي أن الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن يشكل عقبة سياسية، لكنه لا يلغي شريعية التحرك الدولي. ويشير إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة باتت ساحة مركزية لتكريس العزلة السياسية لإسرائيل، فيما يظل المسار القانوني الدولي خارج نطاق تأثير الفيتو. ويؤكد أن هذا التحرك ينسجم بطابع تراكمي، حيث إن كل قرار أممي، وكل رأي استشاري، وكل إجراء قانوني يضيف إلى الرصيد السياسي والقانوني الفلسطيني، ويسهم تدريجيًا في تقويض شرعية الاحتلال على المدى البعيد.

مراجعة داخلية: نحو دبلوماسية أكثر فاعلية واستباقية

وفي امتداد لهذا التوجه القائم على العمل التراكمي وتعدد المسارات، يقر السفير بوجود إدراك داخلي متزايد بضرورة تطوير أداء الدبلوماسية الفلسطينية، سواء على المستوى المؤسسي أو الخطابي. ويوضح أن المرحلة الراهنة لم تعد تحتمل الاكتفاء برود الفعل، بل تتطلب الانتقال إلى الفعل الاستباقي، وصياغة استراتيجية طويلة المدى بدلاً من إدارة الأزمات اليومية. ويضيف أن أحد أبرز التحديات يتمثل في تعزيز التكامل بين المسارات



اجرت الحوار : عيبر البرغوثي

الاعتراف بدولة فلسطين تراكم قانوني يعيد تشكيل المشهد الدولي

إلى أدوات ضغط عملية، سواء عبر تحرك دبلوماسي موحد أو من خلال تفعيل أدوات التعاون الاقتصادي بما يعزز التأثير الفعلي على أرض الواقع.

المسار القانوني: أداة تراكمية لإعادة تعريف الصراع

وفي امتداد للحديث عن تطور أدوات التحرك الفلسطيني وتكامل مساراته الدبلوماسية، يوضح السفير أن المسار القانوني يمثل استثمارًا استراتيجيًا طويل الأمد، حتى وإن لم ينعكس فورًا على موازين القوى القائمة. ويشير إلى أنه يساهم في إعادة تعريف الصراع من منظور قانوني دولي، ويؤسس في الوقت ذاته لمسار مساءلة لا يسقط بالتقادم، ما يمنحه بعدًا تراكميًا متصاعدًا. ويؤكد أن فاعلية هذا المسار تزداد حين يتكامل مع المسار السياسي، بحيث يشكّلان معًا أداة أكثر تأثيرًا في تعزيز الموقف الفلسطيني على الساحة الدولية.

نحو مقاربة جديدة: من إدارة الأزمة إلى فرض الاستحقاقات الدولية

في سياق حديثه عن مستقبل المسار السياسي، يؤكد السفير أن المرحلة الراهنة لم تعد تحتمل العودة إلى الصيغة التقليدية التي تقوم على "استئناف مفاوضات بلا سقف زمني"، بل باتت تفرض انتقالًا واضحًا نحو مقاربة مختلفة تستند إلى استحقاقات القانون الدولي. ويشير إلى أن هذا التحول يعني عمليًا الدفع باتجاه حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، إلى جانب العمل على عقد مؤتمر دولي للسلام يستند إلى مرجعية واضحة، وجدول زمني محدد، وضمانات تنفيذ ملزمة. ويضيف أن هذه الرؤية تأتي في إطار محاولة إعادة ضبط الإطار السياسي للصراع، بحيث لا يبقى رهينة لإدارة الأزمة، بل يتجه نحو مسار سياسي أكثر الزمام ووضوحًا.

استثمار الزخم الدولي: شراكات وتواصل مع الرأي العام العالمي

وفي ما يتعلق بكيفية استثمار التحولات المتسارعة في الرأي العام العالمي، يوضح السفير أن هذا الزخم يمكن توظيفه عبر بناء شراكات مؤسسية مع منظمات المجتمع المدني الدولي، إلى جانب دعم حركات التضامن السلمية التي باتت تشكل رافعة ضغط مؤثرة في عدد من الدول. ويضيف أن تعزيز الحضور الإعلامي الفلسطيني بشكل مهني ومنظم يشكل عنصرًا أساسيًا في هذه المعادلة، خصوصًا في ظل اتساع دوائر التأثير الرقمي والإعلامي كما يشدد على أهمية ربط الخطاب الفلسطيني بالقيم الكونية المشتركة، وفي مقدمتها الحرية والمساواة وحقوق الإنسان، بما يتيح تحويل التعاطف الشعبي المتزايد إلى قوة ضغط سياسية وأخلاقية أكثر فاعلية على مستوى الحكومات وصناع القرار.

مستقبل القضية الفلسطينية: بين الجمود والضغط الدولي المتراكم

وفي قراءته للسيناريوهات المحتملة لمستقبل القضية الفلسطينية، يوضح السفير مصطفي أن المشهد لا يزال مفتوحًا على ثلاثة مسارات رئيسية. الأول يتمثل في استمرار حالة الجمود السياسي مع ما يرافقها من تصاعد دوري في المواجهات الميدانية. أما السيناريو الثاني فيتعلق بفرص وقائع أحادية الجانب من قبل إسرائيل، بما يؤدي إلى تعميق سياسات السيطرة والضم على الأرض. في المقابل، يبرز السيناريو الثالث كخيار مرتبط بتراكم ضغط دولي تدريجي يمكن أن يفضي إلى فرض مسار سياسي جديد ينهي الاحتلال. ويختتم السفير بالإشارة إلى أن الاتجاه النهائي لتطورات المرحلة المقبلة سيظل مرهونًا بميزان الإرادة الدولية والغربية والفلسطينية، ويقدرتها على تحويل التحولات السياسية والقانونية الجارية إلى مسار فعلي على الأرض.

المؤتمر الثامن لفتح: محطة لإعادة صياغة الأولويات الوطنية

وفي سياق حديثه عن الاستحقاقات الداخلية، يشير السفير مصطفي، وبحكم عضويته في المجلس الثوري لحركة فتح، إلى أن المؤتمر الثامن للحركة يمثل محطة مفصلية في مسارها التنظيمي والسياسي، وكذلك في سياق المشروع الوطني الفلسطيني ككل. ويؤكد أن أهمية المؤتمر لا تقتصر على البعد الداخلي أو الهيكلي، بل تمتد إلى كونه فرصة لإعادة تجديد الرؤية السياسية، وتعزيز وحدة الحركة من الداخل، واتاحة المجال لصخ دماء جديدة في مواقع القيادة وصنع القرار. ويضيف أن معيار نجاح هذا المؤتمر لا يُقاس فقط بإنجازاته التنظيمية، بل بقدرته على ترسيخ مفهوم الشراكة الوطنية، وتحصين البيت الداخلي الفلسطيني، وصياغة برنامج نضالي جامع يتفاعل مع التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة. ويرى أن هذا المسار من شأنه أن يعيد الاعتبار لحركة فتح بوصفها حركة تحرر وطني تقود مشروع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية، ضمن رؤية أكثر اتساقًا مع التحديات الراهنة.

أخيرًا

في هذا اللقاء الذي خص به الحياة الجديدة، قدم السفير فائد مصطفي الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، قراءة ترى أن القضية الفلسطينية تمرّ بمرحلة تحوّلٍ نوعي في موقعها ودلالاتها على الساحة الدولية، حيث لم تعد تُدار ضمن الإطار التقليدي للمفاوضات المؤجلة، بل باتت جزءًا من نقاش عالمي أوسع حول القانون الدولي ومصداقية النظام الدولي ذاته. وبين تصاعد الأزمات الإقليمية والدولية وتبدّل أولويات القوى الكبرى، تعود فلسطين لتفرض حضورها لا كملف سياسي فحسب، بل كاختبار مستمر لمعايير العدالة وازدواجية التطبيق.

ربط السفير بين التحولات السياسية والقانونية الجارية وبين ضرورة تطوير أدوات العمل الفلسطيني، بما يشمل توسيع المسارات الدبلوماسية، وتفعيل المسار القانوني، واستثمار التحولات في الرأي العام العالمي، إلى جانب إعادة بناء العلاقة مع مراكز التأثير الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. كما يشدد على أن المرحلة المقبلة ستتحدد وفق ميزان تراكمي من الإرادات الدولية والعربية والفلسطينية، القادر على تحويل الزخم القائم إلى مسار سياسي ملموس. ويفتح الحوار في مجمله على خلاصة أساسية مفادها أن القضية الفلسطينية، رغم تعقيدات الواقع، لا تتحرك نحو التراجع، بل نحو إعادة تشكيل في أدواتها ومجالات اشتباكها، مع بقاء سؤال الحسم السياسي رهينًا بتوازنات لم تستقر بعد.